الأبعاد الشرعية والقانونية للطلاق الصوري

م.م علي عبد الصاحب عبد الحسن عداي

كلية القانون جامعة ذي قار

lawp1e204@utq.edu.iq

الملخص:

إن من أهم الروابط التي يعقدها الانسان في حياته (العلاقة الزوجية) اذ تعد الرابطة الزوجية، وثيقة مقدسة بين الزوجين، لذلك يجب ابعادها عن التلاعب، والشيء والمؤسف والخطير في وقتنا الحاضر وجود حالات كثيرة بين الأزواج، يبعد هذه العلاقة عن ديمومتها وقدسيتها، اذ نجد الكثير من الأزواج، مستمرين بالحياة الزوجية، وهم في الواقع قاموا بالطلاق على الورق فقط.

فالطلاق الصوري هو مصطلح يشير إلى إجراءات الطلاق التي تتم بشكل رمزي أو فقط على الورق دون أن يتم تنفيذها في الواقع. في هذا النوع من الطلاق، يُقدم الزوجان أوراق قانونية أو وثائق تفيد بالطلاق دون أن يكون هناك انفصال فعلي بينهما. يُعتبر الطلاق الصوري غير الحقيقي ويتمثل الباعث الأساسي نحو اقبال المتزوجين للطلاق الصوري، سيطرة الحياة المادية والمصالح الشخصية، فقد يكون الدافع مثلاً، الحصول على راتب معين او الحصول على اعانات او مساعدات من جهة معينة، وقد يتمثل الباعث في تعدد الزوجات في البلدان التي تمنع ذلك.

الكلمات المفتاحية : (الطلاق، الصورية، الأحكام، الآثار السلبية).

The legal and legal dimensions of sham divorce

M.M. Ali Abdel-Saheb Abdel-Hassan Aday

College of Law, thi Qar University

Abstract:

One of the most important bonds that a person has in his life is the marital relationship, as the marital bond is considered a sacred document between the spouses, so it must be kept away from tampering. What is unfortunate and dangerous in our present time is that there are many cases between spouses that distance this relationship from its permanence and sanctity, as we find Many couples, continuing married life, actually divorced only on paper.

Sham divorce is a term that refers to divorce procedures that take place symbolically or only on paper without being implemented in reality. In this type of divorce, the spouses submit legal papers or documents stating the divorce without there being an actual

separation between them. It is considered a fictitious divorce that is not real The main motive behind married couples resorting to a sham divorce is the control of their financial life and personal interests. The motive may be, for example, obtaining a certain salary or obtaining subsidies or assistance from a certain party. The motive may be polygamy in countries that prohibit this.

key words: (Divorce, formalities, rulings, negative effects) .

المقدمة:

في ظل السيطرة المتزايدة للحياة العصرية والمصالح الشخصية، تواجه المجتمعات الإسلامية تحديات عديدة، تنجم عن هذا الواقع نماذج جديدة للعلاقات الزوجية تختلف عن المفهوم التقليدي الذي عرفه المجتمعات السابقة. يميل الأزواج في هذه الحالات إلى إعادة تعريف الزواج بشكل ظاهري فقط، دون أن يلتزم الزوج بالتزاماته وواجباته. وبالتالي، يستمر الأمر على حياته الزوجية الأولى، ويُعامَل كما لو أنه لم يحدث أي تغيير.

تحت هذه الظروف، يمكن أن تنشأ مشكلات عدة، يمكن أن يؤدي هذا إلى الطلاق الصوري، حيث يسعى الطرف الطالب لتحقيق مصالحه الشخصية وفقًا لقوانين الدولة، في حين يستمر الزوج في الزواج الأول، ينتج عن ذلك انعدام التوازن في الحقوق والواجبات، ويبحث الأشخاص عن حلول في العديد من المجالات، بما في ذلك التبرعات للمؤسسات الخيرية والخدمات الاجتماعية، أو حتى الزواج المتعدد، الذي يتطلب موافقة الزوجة.

يجب أن ندرك أن تحقيق هذا النمط الجديد ليس بالأمر السهل، ويتطلب وجود ضوابط وتوجيهات دينية وقانونية واضحة، يجب أن يوافق الزوجان على هذه الطرق صوريًا، وإلا فإنها لن تكون قائمة بالفعل. في النهاية، يجب تذكير الأزواج بأن الزواج هو عقد شرعي واجتماعي يتطلب الالتزام واحترام حقوق بعضهما البعض.

اهداف البحث:

١. بيان حقيقة الطلاق الصوري وفهم آثاره، الهدف الأساسي للبحث هو فهم حقيقة الطلاق الصوري وبيان مدى تأثيره على الأفراد والأسر، بما في ذلك الآثار العاطفية والنفسية والاجتماعية.
٢. بيان الحكم الشرعي والقانوني للطلاق الصوري.
٣. تحديد دوافع الطلاق الصوري: يهدف البحث إلى تحديد الاسباب التي تؤدي إلى حدوث الطلاق الصوري، سواء كانت اسباب فردية أو اجتماعية أو ثقافية.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية الموضوع بالنقاط الاتية:

١. حماية الأسرة والعلاقات الأسرية: البحث في موضوع الطلاق الصوري يساهم في فهم آثاره على الأسرة والعلاقات الأسرية. يمكن لهذا الفهم أن يؤدي إلى تطوير استراتيجيات للحفاظ على استقرار الأسرة وتعزيز العلاقات الزوجية والعائلية.

٢. حقوق المرأة: يسلط الضوء على مسألة الطلاق الصوري أهمية كبيرة في حماية حقوق المرأة، من خلال البحث في هذا الموضوع، يمكن تسليط الضوء على الظروف التي قد تؤدي إلى حدوث الطلاق الصوري والتأثيرات السلبية على المرأة وحقوقها.

٣. القضايا الاجتماعية والثقافية: يعكس البحث في هذا الموضوع القضايا الاجتماعية والثقافية التي يمكن أن تؤثر على ظاهرة الطلاق الصوري. فهم هذه القضايا يمكن أن يساعد في تطوير سياسات وبرامج اجتماعية وقانونية تستهدف تقليل حدوث الطلاق الصوري وتعزيز الاستقرار الأسري.

٤. المساهمة في البحوث الاجتماعية والقانونية: يساهم البحث في موضوع الطلاق الصوري في إثراء المعرفة الاجتماعية والقانونية المتعلقة بهذه الظاهرة، يمكن أن يسهم هذا البحث في تطوير النظريات والمفاهيم المتعلقة بالطلاق وتأثيراته، ويمكن أن يوجه السياسات والإصلاحات اللازمة لتنظيم وتنظيم الطلاق الصوري.

مشكلة الموضوع:

البحث في الطلاق الصوري يعالج مجموعة من المشكلات تتمثل بما يلي:

١. ضعف الاستقرار الزوجي: يعمل البحث على فهم أسباب وعواقب الطلاق الصوري وكيفية تأثيره على استقرار الزواج والعلاقات الزوجية. يمكن لهذا الفهم أن يساهم في تطوير استراتيجيات لتعزيز الاستقرار الزوجي والتواصل الصحي داخل العلاقة.
٢. تأثيره على الأطفال: يسلط البحث الضوء على تأثير الطلاق الصوري على الأطفال وصحتهم العاطفية والنفسية. يمكن للبحث أن يساهم في توجيه الاهتمام والدعم للأطفال الذين يعانون من تجربة الطلاق الصوري وتقديم الإرشاد والمساعدة اللازمة لهم.
٣. القضايا الاجتماعية والثقافية: يتناول البحث القضايا الاجتماعية والثقافية التي تؤثر في حدوث الطلاق الصوري وانتشاره، يمكن للبحث أن يساهم في توعية المجتمع وتغيير المفاهيم السلبية المتعلقة بالطلاق الصوري وتعزيز الثقافات التي تدعم الاستقرار الأسري.
٤. السياسات والإصلاحات: يمكن للبحث أن يوجه الجهود السياسية والاصلاحية لتطوير السياسات والقوانين التي تنظم وتنظم الطلاق الصوري، يمكن أن يساهم البحث في تحسين إجراءات الطلاق وتوفير حماية أفضل للأفراد المتضررين وتعزيز حقوقهم.

منهجية البحث

من اجل الإحاطة بالموضوع من جميع جوانبه سوف نقوم ببحثنا هذا بأتباع المنهج الاستقرائي، وذلك عن طريق استقراء اراء الفقهاء في الشريعة الإسلامية الخاصة بالطلاق الصوري وبيان حكمه، والاثار المترتبة عليه، وكذلك اتباع المنهج المقارن، وذلك عن طريق المقارنة بين اراء وقوال الفقهاء والقانون المقارن.

تقسيم البحث

المبحث الأول: مفهوم الطلاق الصوري

المطلب الأول: تعريف الطلاق الصوري

المطلب الثاني: دوافع الطلاق الصوري والابعاد الشرعية والقانونية له

المبحث الثاني: حكم الطلاق الصوري والاثار المترتبة عليه

المطلب الأول: حكم الطلاق الصوري

المطلب الثاني: اثار الطلاق الصوري

المبحث الأول: مفهوم الطلاق الصوري

إن الطلاق بصورة عامة، يعد ظاهرة مشعبة، لا يسري اثراها على الزوجين فحسب، بل يسري أثرها على المجتمع ككل، من تفكك أُسري، وضرر يطال الجميع بسببها، لذلك نجد ان الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، قد حددوا الطلاق وبينوا شروطه، من اجل تقليل الضرر قدر المستطاع.

ومن اجل توضيح مفهوم الطلاق الصوري، سوف نقوم بتعريف الطلاق وبيان الفرق بينه وبين الطلاق الرسمي، في المطلب الأول، اما المطلب الثاني نبين فيه دوافع الطلاق الصوري والابعاد الشرعية والقانونية له.

المطلب الأول: تعريف الطلاق الصوري

الطلاق في اللغة: اسم مشتق من الفعل طلق[١] ، أي بمعنى التخلية وحل القيد، والارسال، يقال: "طلقت الناقة إذا سرحت حيث شاءت"[٢].

الطلاق في الاصطلاح: عرف الطلاق بتعريفات عديدة، فقد عرفه الحنفية "رفع قيد النكاح حالاً، او مألاً بلفظ مخصوص"[٣].

وعرفه المالكية: " صفة حكمية ترفع متعة حلية الزواج بزوجته، موجباً تكررها مرتين للحر، ومرة لذي رق، حرمتها عليه قبل زوج"[٤].

وعرفه الحنابلة " حل عقد النكاح بلفظ الطلاق و نحوه"[٥].

وعرفه الامامية" زوال قيود النكاح بالصيغة المعتمدة طالق أو ما يشبه هذه الصيغة"[٦].

أما بالنسبة للتعريف القانوني للطلاق، فقد عرفه المشرع العراقي، في المادة ٣٤/ ف١ " الطلاق رفع قيد الزواج بإيقاع من الزوج أو الزوجة أن وكلت به أو فوضت أو من القاضي، ولا يقع الطلاق ألا بالصيغة المخصوصة له شرعاً".

وقد دلت آيات قرآنية وأحاديث نبوية شريفة على مشروعة الطلاق منها:

مشروعية الطلاق في بعض الحالات، ويشير القرآن الكريم إلى بعض الأدلة على ذلك وهي:

١- ذكر الله تعالى في القرآن الكريم أن الطلاق ممكن في حالة عدم التوافق بين الزوجين، وذلك في قوله تعالى: "فَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ"، الآية ٢٢٩ من سورة البقرة، والتي تشير إلى أنه إذا كانت هناك مشكلات في العلاقة الزوجية، يمكن للزوجين التفاوض على الطلاق بشكل ودي ومتفق عليه بينهما.

٢- يذكر القرآن الكريم أيضًا أن الطلاق يعد من الحلول النهائية لبعض المشكلات الزوجية، كما في قوله تعالى: "فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلاَ تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ"، الآية ٢٣٠ من سورة البقرة، والتي تشير إلى أنه إذا قرر الزوج الطلاق، فلا يمكنه العودة إليها إلا بعد أن تتزوج من زوج آخر ويطيقها.

٣- يشير القرآن الكريم إلى أن الطلاق يجب أن يتم بإعلان واضح ومن نية صادقة، كما في قوله تعالى: "وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلاَ تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ"، الآية ٢٣٦ من سورة البقرة، والتي تشير إلى أن الطلاق يجب أن يكون بإعلان واضح ومن نية صادقة وليس بالتلاعب أو الإيذاء للزوجة.

بشكل عام، تشير الأدلة في القرآن الكريم إلى أن الطلاق مشروع في حالة عدم التوافق بين الزوجين وعدم قدرتهما على الحفاظ على العلاقة الزوجية، ويجب أن يتم بإعلان واضح ومن نية صادقة، ويجب الحفاظ على حقوق الزوجة وعدم إيذائها. ومع ذلك، يجب أن يكون الطلاق آخر

الحلول ويتم العمل على حل المشكلات الزوجية بشكل صحيح ومن خلال الحوار والتفاهم بين الزوجين.

أما الاحاديث النبوية الشريفة الدالة على مشروعية الطلاق: قول النبي الاكرم محمد صل الله عليه وأله وسلم(انما الطلاق لمن أخذ بالساق)[٧].

الحديث النبوي المروي عن عبد الله بن عمر الذي طلق أمرأته وهي حائض في عهد الرسول محمد صل الله عليه واله وسلم، فسأل عمر ابن الخطاب الرسول محمد صل الله عليه واله وسلم، فقال له الرسول الاكرم) "مره فليرجعها، ثم لمسكها حتى تطهر، ثم تطهر، ثم ان شاء امسك بعد، وان شاء طلق قبل ان يمس، فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق النساء لها"[٨].

اما بالنسبة للمقصود بالصورية:

الصورية في اللغة: اسم منسوب الى الصورة، وهي الشكل والهيئة والخلقة، اما في الاصطلاح: يشير مصطلح "الصورية" إلى اتفاق بين الأطراف على إخفاء العقد الحقيقي بتدوين عقد ظاهر آخر يختلف عن العقد الحقيقي. وتهدف هذه الصورية إلى إخفاء الصفة الحقيقية للتصرف، ويتم ذلك بقصد واضح من الأطراف[٩]. ويوجد نوعان من الصورية[١٠]:

النوع الأول: هو الصورية المطلقة التي تتضمن افتعالاً كاملاً لتصرف لا وجود له في الواقع، مثل بيع المال أو هبته بعقد ظاهري، مع الاتفاق على بقائه ملكاً لصاحبه الحقيقي، أما النوع الثانية: فهي الصورية النسبية التي يتم فيها تغيير بعض الشروط في العقد الحقيقي وتدوينها في عقد ظاهر. ويتم ذلك أيضًا بقصد واضح من الأطراف لإخفاء الصفة الحقيقية للتصرف. ويجب الإشارة إلى أن مصطلح "الصورية" لم يستخدم في كتب الفقهاء القديمة، ولكنه ظهر في كتابات المتأخرين، ويشير إلى إظهار تصرف بقصد إخفاء غيره المبطن.

ويندرج عقد الطلاق ضمن الصورية المطلقة، حيث يتم الاتفاق على إبرام عقد ظاهر يحمل صفة الطلاق، وذلك بقصد إخفاء الصفة الحقيقية للتصرف الذي هو بقاء عقد النكاح ساري المفعول، ويجب الإشارة إلى أن الصورية في عقد الطلاق تختلف عن الطلاق الحقيقي الذي يتم بقصد واضح

وإرادة حرة من الطرفين. وعلى الرغم من أن الصورية في عقد الطلاق تعد قانونية، إلا أنها تندرج تحت مفهوم الغش والخداع، وتتم معالجتها بالقوانين والأنظمة القانونية المختلفة.

اما بالنسبة للمقصود بالطلاق الصوري، إيقاع الطلاق مع عدم وجود الرغبة في ايقاعه، او من يطلق زوجته، امام المحاكم، مع عدم وجود النية في ايقاعه، وهناك عدة تسميات تندرج في معنى الطلاق الصوري منها، الطلاق المدني، الطلاق الخطي، الطلاق الإداري، طلاق المصلحة[١١].

المطلب الثاني: دوافع الطلاق الصوري والابعاد الشرعية والقانونية له

يمكن أن تكون هناك أسباب ودوافع مختلفة للزوجين لاتخاذ قرار الطلاق الصوري، ومنها[١٢]:

١. الحصول على مساعدات مالية غير مستحقة نظاماً، حيث لا يتم منح هذه المساعدات إلا بعد ثبوت الطلاق من جهات إدارية معينة في الدولة، مثل الضمان الاجتماعي، أو الشؤون الاجتماعية، أو مؤسسات التأمين وغيرها. كما يشمل الأمر الحصول على سكن أو قروض عقارية غير مستحقة نظاماً، والتي لا يتم منحها إلا بعد ثبوت الطلاق. وفي بعض الحالات، يلجأ الرجل إلى الطلاق الصوري للحصول على قرض عقاري، أو لتمكّنه من الحصول على سكنين بدلاً من سكن واحد، وما إلى ذلك.

وفقًا لتوجيهات دائرة الرعاية الاجتماعية في العراق، يتم تحديد المبلغ المخصص للمطلقة وفقًا لعدد أفراد الأسرة، ويتراوح هذا المبلغ بين ١٢٥ ألف و٣٧٥ ألف دينار عراقي. بالإضافة إلى ذلك، يختلف مقدار راتب الإعانة الاجتماعية بين النساء والرجال. فعلى سبيل المثال، تحصل المرأة على ٣٢٥ ألف دينار عراقي لأسرة مكونة من ٤ أفراد، بينما يحصل الرجل على ٢٧٥ ألف دينار عراقي.

٢. إن التهرب من حقوق الناس وديونهم يمثل سلوكاً غير أخلاقياً، ومن بين هذه السلوكيات، يمتلك الرجل بعض أمواله التي يخشى عليها من الدائنين أو أي شخص آخر، ثم يطلق زوجته صورياً للحفاظ على هذه الأموال. ويعتبر هذا الفعل غير قانوني ولا يجوز اللجوء إليه لتفادي دفع الديون والتحمل المسؤولية المالية.

٣. يحصل بعض الموظفات أو المعلمات اللواتي ينتمين إلى القرى أو المدن البعيدة على حق الأولوية في حركة النقل والانتقال إلى المناطق الأخرى، وذلك في حالة تقتضي الأنظمة تقديم هذا الحق للمطلقات. ومن ناحية أخرى، يوجد بعض الرجال الذين يرغبون في التعدد في البلاد التي تمنع ذلك وتعاقب على فعله، فيقوم الرجل بإطلاق زوجته الأولى طلاقاً صورياً، ليتمكن من الزواج من الزوجة الثانية، وذلك كدرع لتفادي العقوبة التي تفرضها القوانين غير الشرعية. ويجب الإشارة إلى أن هذا الفعل يعد غير قانوني وغير أخلاقي، ويؤدي إلى تشويه الصورة الحقيقية للتعدد والزواج السليم بين الأزواج.

٤. الرغبة في الابتعاد عن بعضهما البعض دون الحاجة إلى الخوض في إجراءات قانونية وإجراءات الطلاق الرسمي، وذلك لأسباب شخصية أو عائلية أو اجتماعية.

٥. عدم توافق الزوجين على السير قدمًا في العلاقة الزوجية والرغبة في اتخاذ فترة من الفصل للتفكير وإجراء التغييرات اللازمة.

٦. وجود اتفاق بين الزوجين على قضايا مثل الحضانة والدعم المالي وغيرها، والتي يمكن التوصل إليها دون الحاجة إلى إجراءات قانونية.

٧. الرغبة في الحفاظ على صلة جيدة بين الأسرتين والأصدقاء المشتركين دون الحاجة إلى الخوض في إجراءات الطلاق الرسمي التي قد تؤثر على العلاقات الاجتماعية.

يجب الإشارة إلى أن الطلاق الصوري لا ينصح به في جميع الحالات، وقد يكون من الأفضل اللجوء إلى الطلاق الرسمي في حالات الخلافات الجدية بين الزوجين.

المبحث الثاني: حكم الطلاق الصوري والاثار المترتبة عليه

يعد الطلاق الصوري من الأمور التي تؤدي إلى تأثيرات سلبية على الأسرة والأطفال، وذلك لأنه يتم من خلال إجراءات غير شرعية وغير قانونية، وقد تؤدي إلى المشاكل والتوترات النفسية والاجتماعية التي تؤثر على الأطفال والأسرة بشكل عام، وسوف نبين في هذا المبحث حكم الطلاق الصوري والأثار المترتبة عليه على النحو الاتي:

المطلب الأول: حكم الطلاق الصوري

يعد الطلاق الصوري ظاهرة سلبية وغير مقبولة وتمثل تحايلًا على القانون والأحكام الشرعية، وهو أمر يهدد استقرار المجتمع ويساهم في تفكك العائلة العراقية. ويجب على الجهات المعنية، سواء الحكومية أو المجتمع المدني والديني، العمل بجدية على توعية الناس، بأهمية الالتزام بالأحكام الشرعية والقانونية المتعلقة بالطلاق وعدم اللجوء إلى الطلاق الصوري، وتشديد الرقابة على هذه الظاهرة واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنعها ومعاقبة المتسببين فيها، وتوفير الدعم والمساعدة للأسر التي تعاني من مشاكل زوجية لمساعدتها على التوفيق بين الزوجين والحفاظ على استقرار الأسرة.

وحكم الطلاق الصوري لدى المذاهب الفقهية في الشريعة الإسلامية:

في المذهب الحنفي[١٣]، يعتبر الطلاق الصوري بطلاً ولا يسمح به، إلا إذا كان الطلاق صريحاً ومن عرفة وحضرة القاضي أو شاهدي عدالة.

في المذهب المالكي[١٤]، يعتبر الطلاق الصوري سارياً وينتج عنه انفصال الزوجين، ويجوز للزوجة الاحتجاج على هذا الطلاق إذا تعذّر عليها الاطلاع عليه وإثباته.

في المذهب الشافعي[١٥]، يعتبر الطلاق الصوري بطلاً ولا يسمح به، ويجب أن يكون هناك إخبارٌ للزوجة بالطلاق وشهودٌ له.

في المذهب الحنبلي[١٦]، يعتبر الطلاق الصوري سارياً وينتج عنه انفصال الزوجين، ويجوز للزوجة الاحتجاج على هذا الطلاق إذا تعذّر عليها الاطلاع عليه وإثباته.

في المذهب الامامي[١٧]، أن الطلاق يجب أن يكون قاصداً من الزوج حقيقة ولا يكون شكلاً فقط، وإذا كان الطلاق شكلاً فإنه يعتبر باطلاً، وتظل الزوجة زوجة للزوج وتبقى في ذمته، ويمكنها العيش معه في البيت كزوجة.

على الرغم من أن الطلاق الصوري يمثل نهاية رسمية للعلاقة الزوجية أمام المحكمة، إلا أنه لا يمكن اعتبار الزوجين ما زالا متزوجين في ظل الشريعة الإسلامية. فالطلاق الصوري لا يلزم في الشريعة الإسلامية ولا يعتبر شرعياً، وبالتالي، فإن العقد الذي يجرى للزوجين بعد الطلاق الصوري ليس له قيمة شرعية وقد يشكل خطراً على سلامة الأسرة والمجتمع. يجب على الزوجين الالتزام

بالأحكام الشرعية والقانونية المتعلقة بالطلاق والاستمرار في حياتهما بشكل شرعي وقانوني، وفي حال وجود صعوبات في الحياة الزوجية يجب اللجوء إلى الحلول الشرعية والقانونية المناسبة لتجنب اللجوء إلى الطلاق الصوري.

ويمكن اعتبار الطلاق الصوري في القانون تزويرا، وقد تصل عقوبته الى السجن لمدة ١٥ سنة بحسب المواد ٢٨٩ و٢٩٥ و٢٩٨ من قانون العقوبات، بالإضافة الى اعتباره جريمة تحايل استناداً على المادة (٤٥٦) من قانون العقوبات العراقي.

المطلب الثاني: اثار الطلاق الصوري

وتتمثل الاثار التي يرتبها الطلاق بصورة عامة:

١- تأثيرات نفسية على الأطفال: يعاني الأطفال الذين يشهدون الطلاق الصوري من تأثيرات نفسية سلبية، ويصبحون عرضة للتوتر والقلق والاكتئاب والعدم الاستقرار النفسي، وقد يؤثر هذا الأمر على تطورهم النفسي والعاطفي.

٢- تأثيرات اجتماعية: يمكن أن يؤدي الطلاق الصوري إلى تأثيرات اجتماعية سلبية، حيث يتم إلحاق الضرر بالأسرة والمجتمع وتشويه صورة الزواج والعلاقات الأسرية[١٨].

٣- تأثيرات مالية: يمكن أن يؤدي الطلاق الصوري إلى تأثيرات مالية سلبية، حيث يتم إلحاق الضرر بالطرفين من الناحية المالية، ويصبح الطرفان عرضة للخسائر المالية بسبب تكاليف الطلاق والمحاماة والنفقات القانونية والأخرى.

٤- تأثيرات صحية: يمكن أن يؤدي الطلاق الصوري إلى تأثيرات صحية سلبية، حيث يعاني الأطفال والأسرة من الإجهاد النفسي والعصبي وقد يؤثر ذلك على صحة الجسم والعقل.

وبشكل عام، يجب على الأزواج الالتزام بالإجراءات الشرعية والقانونية المتبعة لإنهاء العلاقة الزوجية، وتجنب الطلاق الصوري، والعمل على الحفاظ على استقرار الأسرة وتوفير بيئة آمنة ومستقرة للأطفال.

الخاتمة:

الطلاق في الإسلام يُعَدّ أمرًا آخر المراتب ويتم اللجوء إليه فقط في الحالات الضرورية وبعد محاولات الإصلاح والتوفيق بين الأزواج. وتنشأ آثار سلبية وفاسدة عند استخدام الطلاق بطرق غير صحيحة أو تجاوز الشروط المحددة في الشرع، مثل طلاق الزوجة بدون سبب مقبول أو طلاق الزوجة بدون إشعار مسبق.

تعتبر هذه الاعتداءات على حقوق الزوجة واستخدام الطلاق بطرق غير شرعية منافية للعدالة والأخلاق الإسلامية. الإسلام يحث على الوفاء بالعهود والاتفاقات وتحقيق التوازن والإنصاف في العلاقة الزوجية، وينصح بالتوفيق والحوار قبل اللجوء إلى الطلاق.

في الشريعة الإسلامية، مصطلح "الطلاق الصوري" غير معترف به ولا يعتبر صحيحًا أو مقبولًا. الطلاق في الإسلام يحتاج إلى إجراءات وشروط محددة وصارمة، ولا يمكن أن يتم بمجرد الإعلان الشفهي أو الكتابي عن الطلاق، ويمكن ان نلخص اهم نتائج ومقترحات هذا البحث بما يأتي:

النتائج:

١. الطلاق الصوري هو تصرف غير شرعي، يتم فيه رفع قيد النكاح ظاهريًا من خلال الحصول على وثيقة طلاق تصدرها السلطات القضائية، دون اتباع الإجراءات الشرعية المقررة في الإسلام.
٢. يوجد تأثير سلبي ومفسد للطلاق الصوري على القضاء، حيث يؤدي إلى فوضى وضياع الحقوق، ويعمل على تفكيك الأسرة وانهيار العلاقات الزوجية.
٣. يتضمن الطلاق الصوري استغلالًا للشرع والكذب والتلاعب بحدود الشرع لتحقيق أهداف شخصية، وهذا يتعارض مع القيم الدينية والأخلاقية.

المقترحات:

١. تشديد العقوبات: ينبغي تعزيز القوانين المتعلقة بالطلاق الصوري وتشديد العقوبات على أولئك الذين يسعون إلى الحصول على مزايا مادية بطرق غير شرعية. يجب أن تُعتبر هذه الأعمال ظروفًا مشددة وجرائم تستحق عقوبات رادعة.
٢. مكافحة الفساد: يجب تعزيز جهود مكافحة الفساد وتحسين الشفافية في الجهات الحكومية ذات الصلة، مثل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وتوفير آليات رقابية فعالة لمنع التعاون غير القانوني بين الموظفين وأطراف خارجية.
٣. تدريب الموظفين: يجب توفير تدريب مكثف للموظفين حول قضايا الطلاق الصوري والتحذير من التعاون مع الأطراف المعنية. ينبغي تعزيز الوعي بالتدابير القانونية والأخلاقية التي يجب اتخاذها لمنع ومعاقبة الطلاق الصوري.
٤. توفير الدعم القانوني: ينبغي توفير دعم قانوني للأفراد الذين يتعرضون للطلاق الصوري، بما في ذلك توفير المشورة القانونية والمساعدة في تقديم الشكاوى والدفاع عن حقوقهم.

باختصار، يجب أن يتم اتخاذ إجراءات قانونية صارمة لمكافحة الطلاق الصوري، مع تعزيز الشفافية والتوعية بين الموظفين والجمهور. يتطلب ذلك تشديد العقوبات على المتورطين، وتحسين الإجراءات الإدارية وتوفير الدعم القانوني للأفراد المتضررين. كما يجب تنسيق جهود الجهات المعنية وتعزيز التعاون لمكافحة هذه الظاهرة بشكل شامل.

الهوامش:

([1]) ابي بكر عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٠، ص١٦٦

([2]) احمد بن محمد بن علي الفيومي، المصباح المنير، المكتبة العلمية، بيروت، ٢٠٠٩، ١٩٩٥.

([3]) ابن نجيم المصري، شرح كنز الدقائق ومنحة الخالق، دار الكتاب الإسلامي، ط٢، بدون سنة نشر، ص٢٥٢.

([4]) عبد الله محمد بين يوسف العبدري، التاج والاكليل لمختصر خليل، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون سنة طبع. ص١٨

(٥) ابن قدامة المقدسي، المغني، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن و د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ، ص٤٥٥

(٦) جعفر بن الحسن المحقق الحلي، شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام، مطبعة الاداب ، النجف الاشرف، ١٩٦٩، ص١٥.

(٧) محمد بن يزيد بن ماجة القزويني، سنن ابن ماجة، ج١، مكتبة أحياء الكتب العربية، بدون سنة طبع، ص٧٢، حديث رقم٢٠٨١.

(٨) صحيح مسلم، كتاب الطلاق، باي تحريم طلاق الحائض بغير رضاها، ص١٠٩٨

(٩) جبريل عليوة، مبادئ القانون المدني، القاهرة، ٢٠١٥، ص١٦٢-١٧٠.

(١٠) د. عبد العزيز الدباغ، القانون المدني الفرنسي، دار الفراشة للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٤، ص٢٥٨-٢٦٨.

(١١) وهبة الزحلي، الفقه الإسلامي وادلته، ص٣٠٣٨.

(١٢) فريدة السيد الهواري، "طلاق الصوري وتأثيراته"، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان ، ٢٠١٧، ص٣٥.

(١٣) محمد الجوادي، كتاب "الطلاق في فقه المذاهب الإسلامية"، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٣، ص٨٢-٨٥.

(١٤) عبد الحميد الحجوج، "الطلاق الصوري في المذهب المالكي" ، دار البشائر الإسلامية، ٢٠٠٧، ص ٣٩-٤٣.

(١٥) أحمد بن عبد الرحمن الطيب الصديقي،" الطلاق في المذهب الشافعي"، ٢٠٠٩، ص٦٧-٧١

(١٦) محمد الجوادي، مصدر سابق، ص٩٩.

(١٧) السيد محمد تقي، الاستفتاءات، كتاب منشور على شبكة الانترنت، https://lib.eshia.ir/71895/1/373

(١٨) جبابلي سهام، الاثار الاجتماعية لظاهرة الطلاق على الفرد والمجتمع، مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، العدد ٤، ٢٠١٧، ص٣١١.

المصادر:

١- ابن قدامة المقدسي، المغني، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن و د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ، ص٤٥٥

٢- ابن نجيم المصري، شرح كنز الدقائق ومنحة الخالق، دار الكتاب الإسلامي، ط٢، بدون سنة نشر، ص٢٥٢.

٣- ابي بكر عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٠، ص١٦٦

٤- أحمد بن عبد الرحمن الطيب الصديقي،" الطلاق في المذهب الشافعي"، ٢٠٠٩، ص٦٧-٧١

٥- احمد بن محمد بن علي الفيومي، المصباح المنير، المكتبة العلمية، بيروت، ٢٠٠٩، ١٩٩٥.

٦- السيد محمد تقي، الاستفتاءات، كتاب منشور على شبكة الانترنت، https://lib.eshia.ir/71895/1/373

٧- جبابلي سهام، الاثار الاجتماعية لظاهرة الطلاق على الفرد والمجتمع، مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، العدد ٤، ٢٠١٧، ص٣١١.

٨- جبريل عليوة، مبادئ القانون المدني، القاهرة، ٢٠١٥، ص١٦٢-١٧٠.

٩- جعفر بن الحسن المحقق الحلي، شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام، مطبعة الاداب ، النجف الاشرف، ١٩٦٩، ص١٥.

١٠- عبد العزيز الدباغ، القانون المدني الفرنسي، دار الفراشة للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٤، ص٢٥٨-٢٦٨.

١١- صحيح مسلم، كتاب الطلاق، باي تحريم طلاق الحائض بغير رضاها، ص١٠٩٨

١٢- عبد الحميد الحجوج، "الطلاق الصوري في المذهب المالكي" ، دار البشائر الإسلامية، ٢٠٠٧، ص ٣٩-٤٣.

١٣- عبد الله محمد بين يوسف العبدري، التاج والاكليل لمختصر خليل، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون سنة طبع. ص١٨

١٤- فريدة السيد الهواري، "طلاق الصوري وتأثيراته"، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان ، ٢٠١٧، ص٣٥.

١٥- محمد الجوادي، كتاب "الطلاق في فقه المذاهب الإسلامية"، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٣، ص٨٢-٨٥.

١٦- محمد الجوادي، مصدر سابق، ص٩٩.

١٧- محمد بن يزيد بن ماجة القزويني، سنن ابن ماجة، ج١، مكتبة أحياء الكتب العربية، بدون سنة طبع، ص٧٢، حديث رقم٢٠٨١.

١٨- وهبة الزحلي، الفقه الإسلامي وادلته، ص٣٠٣٨.

Sources:

1- Ibn Qudamah Al-Maqdisi, Al-Mughni, edited by Dr. Abdullah bin Abdul Mohsen and Dr. Abdel Fattah Muhammad Al-Helu, Hajar Printing and Publishing, Cairo, 1st edition, 1408 AH, p. 455.

2- Ibn Najim Al-Masry, Explanation of the Treasure of Minutes and the Creator's Grant, Dar Al-Kitab Al-Islami, 2nd edition, without year of publication, p. 252.

3- Abu Bakr Abdul Qadir Al-Razi, Mukhtar Al-Sihah, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 1st edition, 1990, p. 166.

4- Ahmed bin Abdul Rahman Al-Tayeb Al-Siddiqi, "Divorce in the Shafi'i Doctrine," 2009, pp. 67-71.

5- Ahmed bin Muhammad bin Ali Al-Fayoumi, Al-Misbah Al-Munir, Scientific Library, Beirut, 2009, 1995.

6- Mr. Muhammad Taqi, Referendums, a book published on the Internet, https://lib.eshia.ir/71895/1/373

7- Jababli Siham, The social effects of the phenomenon of divorce on the individual and society, Al-Saoura Journal for Humanitarian and Social Studies, No. 4, 2017, p. 311.

8- Gabriel Eliwa, Principles of Civil Law, Cairo, 2015, pp. 162-170.

9- Jaafar bin Al-Hasan Al-Muhaqqiq Al-Hilli, The Laws of Islam in Issues of Permissible and Prohibited, Al-Adab Press, Al-Najaf Al-Ashraf, 1969, p. 15.

10- Abdel Aziz Al-Dabbagh, French Civil Law, Dar Al Farasha for Publishing and Distribution, Beirut, 2014, pp. 258-268.

11- Sahih Muslim, The Book of Divorce, which prohibits divorcing a menstruating woman without her consent, p. 1098.

12- Abdul Hamid Al-Hajouj, "Formal Divorce in the Maliki Doctrine," Dar Al-Bashaer Al-Islamiyyah, 2007, pp. 39-43.

13- Abdullah Muhammad Bin Yusuf Al-Abdari, The Crown and the Crown by Mukhtasar Khalil, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, without a year of publication. p. 18

14- Farida Al-Sayyid Al-Hawari, "The Souri Divorce and its Effects," Dar Al-Yazouri for Publishing and Distribution, Amman, 2017, p. 35.

15- Muhammad Al-Jawadi, the book "Divorce in the Jurisprudence of Islamic Sects", Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo, 2013, pp. 82-85.

16- Muhammad Al-Jawadi, previous source, p. 99.

17- Muhammad bin Yazid bin Majah al-Qazwini, Sunan Ibn Majah, vol. 1, Library of the Revival of Arabic Books, without year of publication, p. 72, hadith No. 2081.

19- Wahba Al-Zahli, Islamic jurisprudence and its evidence, p. 3038.